أ- **قياس التعليل:** يرمي هذا النوع من القياس إلى البحث عن علة الظواهر اللغوية، بخلاف الأول الذي يرمي إلى الوصف والتعميم للظواهر اللغوية. وللفرق بين القياسين نسوق المثال التالي:« دخول اللام في خبر لكن» ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكن)، كما جاز في خبر (إن) نحو ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً لقائمٌ[1]. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر (لكن).

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس.

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها في قول الشاعر(مجهول):

يلُومُونني في حُبِّ ليلى عواذِلي ❁ ولكنَّني مِـن حُبها لعميدُ[2]

وأما القياس فلأن الأصل في (لكن): لا + ك + إن. فصارت جميعها حرفا واحدا[3]. ورد البيت للجهل بقائله، ولشذوذه، فلا يؤخذ بمثله. إن هذا البيت لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر (إن)[4]. و(لكن) للاستدراك، واللام للتوكيد – والتوكيد في البيت غير مراد، والأصل ألا يزاد شيء إلا لمعنى[5].

وهذا القياس الذي قام به الكوفيّون، وأجروه بين (لكنَّ وإنَّ) هو افتراض وليس فيه استعمال. وإنما هو صورة ذهنية ترضي المنطق، ولا ترضي اللغة، وهذا من قياس التعليل.

وهذا الضرب من القياس شَابهُ شيء من استعمال المنطق، ومن أمثلته في قضايا النحو (لا) النافية للجنس:

ب-**المقدمة الكبرى:** كل اسم مركب تركيب مزج يبنى على فتح جزئيه.

ت-**المقدمة الصغرى:** لا واسمها مركبان تركيب مزج.

ث- **النتيجة:** لا واسمها مبنيان على فتح الجزئين.

ومن قياس التعليل كذلك أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها. فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت للمعاني التي دخلتها (ماض ومستقبل وحاضر ومثبت ومنفي). وذهب البصريون إلى أنها أعربت لثلاثة أوجه:

1- يكون الفعل المضارع شائعا، فيتخصص،فيقال: يذهب وسيذهب، كما: يقال رجل والرجل.

2- تدخل عليه لام الابتداء، فيقال: إن زيدا ليقوم كما يقال إن زيدا لقائم.

---

[1] ينظر مغني اللبيب 233/1 والأشموني 487/1 وابن عقيل 260/1 والكافية 360/2.

[2] الإنصاف، المسألة (25)، 208/1.

[3] نفسه1/ 208.

[4] نفسه1/ 214 .

[5] التبيين ص354.

3- يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه. ألا ترى أن قولك: يَضْرِبُ على وزن ضَارِب في حركاته، فلما أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه، وجب أن يكون معربا، كما أن الاسم معرب[6].

لقد حصل الاتفاق على إعراب المضارع بخلاف الماضي والأمر، وهذا الاتفاق يفضي بنا إلى نتيجة هي وجوب إعراب المضارع بالاعتماد على العلامات الممكنة – ثم نعمم الحكم على كل مضارع في العربية. فهذا قياس التعميم، وهي جواب لسؤال كيف؟ إنه سؤال مشروع في عرف اللغة. وأما الخلاف بين الاتجاهين والتعليل لذلك من وجهة نظر كل فريق، فهو قياس التعليل، وهو جواب لسؤال لماذا؟ أي البحث عن علة الظواهر، لا عن كيفية الإعراب. ومن هنا كان مطلبه كشف علل الإعراب، وليس التساؤل عن كيفيته. وذلك بالمقارنة بين الأحكام والمبادئ، وكثيرا ما تكون مسبقة أو مفترضة، فتقارن الأحكام بعضها ببعض، فنلاحظ أن الأسماء معربة. والأفعال مبنية. والقياس يؤدّي إلى القول بأن المضارع معرب، لأنه شبيه بالاسم.

لماذا تنصب (إن) وأخواتها الاسم بعدها؟ والجواب هو أن الأفعال تنصب الاسم، و(إن) تنصب الاسم كذلك، لأنها شبيهة بالفعل. ففي هذا القياس مقارنة عمل (فعل) بعمل (إن)، ومقارنة عملها بعمل الفعل. هذا قياس التعليل.

وثمة ملاحظة نسوقها للحديث عن قياس التعليل هو أنه قد لا يستند إلى مقارنة الأحكام بعضها ببعض، ولكن يلجأ إلى مقارنة ظاهرة لغوية بمبدأ مسبق أو قبلي، ومثاله بنية السين التي تدخل على المضارع، أهي حرف مستقل أم هي اختصار لسوف؟ في ظاهر اللّغة أن السين حرف مستقل، ومن المبادئ القبلية أن الحرف الدال على معنى لا يدخله الحذف، ولذلك لا تعد السين جزءا من أداة، حذف جزء منها، إنما هو حرف مستقل، لأنه يدل على معنى وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين»[7].

إن قياس التعليل عملية ذهنية تتمثل في مقارنة الأحكام بعضها ببعض وتعليلها، وبيان الأسباب التي من أجلها تتميز هذه الظواهر بخصائص معينة. وفي الغالب لا يعتمد في قياس التعليل على الأحكام، بل يعتمد على المبادئ المسبقة التي تفرض على قضايا النحو فرضا مجردا، وبمعنى آخر فإنها لا تستمد من الواقع اللغوي. فالقول بأن حروف المعاني لا يدخلها حذف مبدأ، ولكن من قال به؟ ومن أين جاء به؟ وما هي المعطيات التي أدت إلى استنباطه؟ إنما هو افتراض مبادئ مجردة غير مستمدة من الواقع النحوي. إما للدفاع عن إحدى النظريات، وإما لتبرير بعض الأحكام. والمنهجية اللغوية لا تحتاج إلى كل هذا، لأنه يتجاوز ما هو ملموس. يتجاوز ما هو حقيقي بباب النحو إلى عناصر جدلية لا تزيد القضية إلا تعقيدا. وفائدته قليلة جدا، وإن كانت فهي مفيدة للمتخصصين. إذ هو لا يفضي إلى القوانين التي تمكننا من ضبط اللغة. بل يظهر اللغة في مظهر منطقي يخضع لنظام يرضي العقل، ويتجاوب مع مقولاته. ولا حاجة للمتكلم في معرفة لِمَ أُعرِب المضارعُ؟ وإنما يحتاج إلى كيف أعرب المضارع؟

---

6 الإنصاف، المسألة (73) ، 550/2و العكبري، التبيين، ص159.

7 مغني اللبيب 138/1 والانصاف، المسألة (92) ،2/ 646.

من قياس الفصحاء: ذكرنا سابقا أن القياس عملية ذهنية يقوم بها المتكلم قبل الباحث ويصعب التفريق بين المسموع والمقيس في كلام كل فرد، ومن الأمثلة التي تبين قياس المتكلم ما ذكره ابن جني. قال: سألت يوما أبا عبد الله الشجري- وهو أحد الفصحاء الأعراب – فقلت له: كيف تجمع دكانا ؟ فقال: دكانين، فقلت: فسرحانا ؟ قال: سراحين، قلت: فقرطان ؟ قال: قراطين. قلت: فعثمان ؟ قال عثمانون. فقلت له: هلا قلت أيضا: عثامين ؟ قال: أيش عثامين. أرايت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته. والله لا أقولها أبدا[8].

يدرك هذا الأعرابي أن (عثمان) لا تقاس على دكان ولا على قرطان، إنما تقاس على أحمد ومحمد وخالد، ولأن (عثمان) علم، فيجمع على جمع الأعلام.

ثانيا- حدود القياس:

ذهب سيبويه إلى أن صيغة (فاعل) تكون لصاحب شيء، وليس بِصَنْعَةٍ كقولك لذي الدّرع: دارع، ولذي النَّبل: نابل، ولذي النُّشاب: ناشب، ولذي التَّمر: تامر، ولذي اللَّبن: لابن[9]. ويقول لمن كان ذا شيء من هذه الأشياء صنعته: لبّان وتمار ونبّال، وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكَّاه، ولا لصاحب الشعير: شَعَّار، ولا لصاحب الدقيق: دقَّاق[10]. ولكن المبرد يثبت ذلك، فيقول:« وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته، يقول لصاحب البر: برار، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر ولا غيره»[11].

ربما يعود هذا الاختلاف إلى أن سيبويه لم يسمعه من العرب، ولم يجرؤ على جعله قياسا، فأنكره. وجاء المبرد فسمعه من العرب، فأثبته، أو سمعه من عوام أهل بلد لا يحتج بلغتهم، فقد عاش في نهاية القرن الثالث.

ذهب ابن قتيبة في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) إلى أنه لا يجوز لمتأخر الشعراء أن يقيس على اشتقاقهم ما لم يطلقوا[12]، واستشهد لذلك برأي الخليل، فقد أنشد رجل قائلا:

ترافع العِزُّ بِنا فَارفَنْعَا

فقال له الخليل: ليس هذا بشيء فقال الرجل:كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العزُّ بنا فاقْعنْسَسَا [13].

قال ابن جني: فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيموا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية.

---

8 الخصائص 242/1.

9 الكتاب 381/3.

10 نفسه 382/3.

11 المقتضب 251/1.

12 الشعر والشعراء، ص 23.

13 الخصائص 360/1، 361.

واجتهد لإنكار الخليل بالثقل الذي يحدث من تكرار حرف الحلق (العين) «إنما أنكر ذلك لأنه بناه مما لامه حرف حلقي، والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق، وإنما هو لامه حرف فموي، وذلك نحو اقعنسس واسحنكك واكلندد واعفنجج. فلما قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا»[14].

أجاز ابن جني القياس على القليل ومنعه على الكثير، فمن القليل قولهم في النسب إلى شنوءة: شَنَئِي، فلك – فيما بعد – أن تقول في الإضافة إلى قتوبة قَتَبِي، وإلى ركوبة: رَكَبِي، وإلى حلوبة: حَلَبِي، قياسا على شنئي. جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا: حنفي قياسا، قالوا شنئي أيضا قياسا، وأما ما هو كثير ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف ثَقفي، وفي قريش: قُرشي، وفي سُليم: سلمي، فهذا وإن كان أكثر من شنئ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد: سَعَدي، ولا في كريم: كَرَمي.[15]

أ- تعارض السماع والقياس:

توجد ظواهر لغوية لا تخضع لقياس النحاة، ولا تتلاءم مع قواعدهم التي أسسوها على الكثير، فنظروا إليها نظرة مزدوجة: تقبل كما هي بِعدّها لغة الفصحاء، ولا يقاس عليها الكلام، لأنها مظهر خاص، أو هي لغة فئة معينة، هذه رؤية البصريين. أما الكوفيون فإنهم قدموا السماع في كل الأحوال، وجعلوه أساس كل القواعد، وقرروا بأن يتبع القياس السماع. قال ابن جني: « إذا تعارضا نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسْه في غيره ، وذلك كقول الله تعالى:﴿ **ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ** ﴿١٩﴾ ﴾ **المجادلة**. فهذا ليس بقياس، لكن لابد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغته، وتحتذي ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقْوَم ولا في استباع استبْيَع.[16] فليس من اللغة أن يقيسوا: استحاذ واستناق وأغال... ولو كانت هذه الأفعال مما خرج عن إطار قانون العربية، فمن عاداتهم أن يقلبُوا الواو أو الياء ألفا في مثل هذه الألفاظ. إنهم قالوا: استعاذ بالله واستباح الحرمات واستقال من وظيفته، واستجاب لنداء الوطن.

ب - انقسام القياس عند ابن الأنباري:

---

14 الخصائص، 362/1.

15 نفسه 116/1.

16 نفسه 116/1.

ذكر ابن الأنباري[17] أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد. فالأول أجمع العلماء على العمل به، والثاني عمل به أكثر العلماء، والثالث عمل به كثير من العلماء.

وقياس العلّة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي تعلق بها الحكم في الأصل،كحمل نائب الفاعل على الفاعل في علة الإسناد، فيكون حكمه الرفع. ويستدل على صحتها بالتأثير وشهادة الأصول. والتأثير هو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله بزوالها، وشهادة الأصول مثل أن يدل بناء «كيف» لتضمنها معنى الحرف. والدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.

وقياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، ولابد من إشارة إلى طريق غلبة الظن.

وقياس الطرد هو الذي يوجه معه الحكم، وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة[18] مثل تعليلك بناء (ليس) بعدم التصرف، والدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص. أو أن يقال: إنما أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحرف تعويضا عما دخلها من الحذف. وإن لم تطرد في قولهم: يد ودم... ومن هنا كان وجود الطرد لا يكفي، بل لابد من إخالة أو شبه.

---

17 الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 105 وما بعدها.

18 نفسه، ص110 والاقتراح، ص 146.